الخبير الاقتصادي والمالي سليمان ناصر لـ "الخبر"

"السلطات مطالبة بجدية إطلاق الصيرفة الإسلامية وتأخرها يضيّع الملايير"

تتأخر السلطات العمومية في إطلاق الصيرفة الإسلامية، على الرغم من وضع الإطار القانوني لذلك، لماذا في رأيكم؟

● في الحقيقة لا يوجد إطار قانوني لحد الآن، صحيح أن هناك تأخر في إطلاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر رغم وعود المسؤولين، ونقصد هنا الشبابيك الإسلامية التي تنوي الحكومة فتحها داخل البنوك العمومية وليس البنوك الإسلامية لأنها موجودة من قبل وتتمثل في بنكي البركة والسلام، فقد وعد محافظ بنك الجزائر بفتح شبابيك إسلامية داخل البنوك العمومية (اثنان قبل نهاية سنة 2017 والباقي خلال سنة 2018) ولم يتم ذلك لحد الآن. ومن جهته وعد نائب محافظ بنك الجزائر بإصدار تنظيمات خاصة بالبنوك الإسلامية خلال هذه السنة 2018، وقد شارفت السنة على الانقضاء ولم نر شيئاً منها، وبالنسبة للشبابيك الإسلامية فقد صدرت تعليمة داخلية من بنك الجزائر إلى جميع البنوك العمومية (لأنها المعنية بالقضية) بتجميد المشروع بدعوى التحضير الجيّد للإطار القانوني، ولكن أعتقد أن المسؤولين ليست لهم نية جادة في المضي في هذا المشروع.

ماهي العراقيل التي تواجه هذا المسعى؟

● أعتقد أن هناك لوبي في السلطات المالية للبلاد يعترض بشدة على هذا المسعى ويحاول تأخيره قدر الإمكان، كما أن المسؤولين أخطأوا في نظرنا خطأ جسيماً عندما صرّحوا بأن اللجوء إلى المالية الإسلامية جاء لاستقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج المنظومة البنكية وجزء كبير منها متداول في السوق الموازية، هذه الكتلة قدّرها محافظ البنك المركزي (بنك الجزائر) بـ 4675 مليار دج (حوالي 40 مليار دولار) في سنة 2017، بعد أن فشلت جميع المساعي السابقة في تحقيق هذا الهدف، بدءًا بالتصريح الضريبي الطوعي، ثم بعده القرض السندي. فإذا كان المواطن الجزائري قد فقد الثقة في البنوك أصلاً ومن مدة طويلة ويفضل تخزين أمواله في البيوت، فالمفروض أن يعلن المسؤولون بأن اللجوء إلى المالية والصيرفة الإسلامية جاء استجابة للرغبة الشعبية الكبيرة للشعب الجزائري المسلم، إضافة إلى توفير شروط السلامة الشرعية في هذه الصيرفة، وبهذا يمكن استرجاع جزء من تلك الثقة.

هل يمكن أن يكون لارتفاع سعر البترول عامل معاكس أدى إلى التماطل في بعث الحكومة للصيرفة الإسلامية؟

● هذا صحيح لكن ليس هو السبب الوحيد، فإذا كان تطبيق المالية الإسلامية في الجزائر هو لاستقطاب الكتلة النقدية الكبيرة المتداولة خارج البنوك وخاصة في السوق الموازية بعد أن فشلت كل الطرق السابقة في استقطابها كما صرّح بذلك المسؤولون، فإن التجميد اليوم يعود في نظرنا إلى سببين:

الأول: هو اللجوء إلى التمويل غير التقليدي (طباعة النقود) والذي بلغ إلى غاية شهر مارس 2018 مبلغ 3585 مليار دج (أي 30.5 مليار دولار بسعر ذلك التاريخ)، وهو مبلغ ضخم بكل المقاييس، ويمثّل حوالي 40٪ من ميزانية الدولة لسنة 2018 كما صرّحنا من قبل.

أما الثاني فهو ارتفاع أسعار النفط، حيث أن معدل سعر نفط الجزائر (صحارى بلند) بلغ 72 دولارا للبرميل خلال السبعة أشهر الأولى من هذه السنة 2018، وقد تجاوز 80 دولارا للبرميل بعد اجتماع اللجنة المشتركة (أوبك- خارج أوبك) في الجزائر شهر سبتمر 2018، بينما لم يتجاوز 50 دولارا خلال نفس الفترة السابقة من السنة الماضية، مما جعل البلاد في أريحية مالية ولو نسبية.

ماهي النتائج التي يمكن أن تحققها الصيرفة الإسلامية، خاصة في استرجاع الكتلة النقدية المتداولة خارج البنوك؟

● كما قلت لكم من قبل، لا يمكن التساؤل عن مدى نجاح الصيرفة الإسلامية وحصره فقط في استرجاع الكتلة النقدية المتداولة خارج البنوك، فإذا كانت الغاية تبرر الوسيلة فالوسيلة هنا كبيرة والهدف صغير، لأننا نستطيع استقطاب تلك الكتلة النقدية بالعديد من الطرق التقنية التي يعرفها أهل الاختصاص، لكن النتائج التي يمكن أن تحققها الصيرفة الإسلامية إذا أعددنا لها الشروط الملائمة للنجاح (من إطار قانوني ملائم، رقابة شرعية صارمة، إطار بشري مؤهل... إلخ)، يمكن أن نذكر العديد منها وأهمها: رفع الحرج عن المواطن الجزائري في شراء سيارة بقروض ربوية عندما يتوفر لديه البديل الإسلامي، ونفس الشيء بالنسبة لشرائه سكناً بالطريقة الإسلامية والكل يعرف أزمة السكن التي يتخبط فيها المواطن، تأثيث المنزل أيضاً بنفس الطريقة... هذا كله بالإضافة إلى استقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج البنوك إلى البنوك الإسلامية والتي تغني الحكومة في الكثير من الأحيان عن اللجوء إلى إجراءات أخرى فيها مخاطرة كالتمويل غير التقليدي.

حاوره: سعيد بشار